

وزير المالية خلال مؤتمر صحفي للإعلان عن نتائج الربع الثالث لموازنة العام
المالي 2018/2019

**اشادات من المؤسسات الدولية بتحسّن مؤشرات الاقتصاد المصري والتي
فاقت المستهدفات والتوقعات**

**الانتهاء من مشروع قانون المشروعات الصغيرة ومتوسطة الصغر لضم
الاقتصاد الغير رسمي الى الاقتصاد الرسمي**

نائب وزير المالية للسياسات المالية

**مصر من الدول القليلة التي نجحت في الحفاظ على تحسّن أدائها المالي
والاقتصادي**

زيادة معدلات الاستثمارات الحكومية الممولة ذاتيًا من الخزنة العامة

نائب وزير المالية لشئون الخزنة

**نشر 16 ألف ماكينة تحصيل إلكتروني (pos) بالتعاون مع القطاع المصرفي
وزارة التخطيط**

**القطاع المصرفي يطرح 4.8 مليون بطاقة إلكترونية مجانًا في عدد من
البنوك**

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية ان تحسن مؤشرات الاقتصاد المصري عكسته اشادة المؤسسات الدولية بما حققته مصر من نتائج ايجابية وملحوظة في برنامجها الإصلاحى وهو ما دفع تلك المؤسسات بإصدار العديد من التقارير التي تتوج نجاح الاقتصاد المصري وتشيد به وانه اصبح نموذج يحتذى به فى العديد من الدول.

واشار الوزير الى ان المؤشرات المالية تؤكد انه تم تحقيق اكثر من المستهدف حتى المستهدفات المدرجة بالبرنامج مع المؤسسات الدولية، ومن توقعات المؤسسات الدولية ذاتها.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده وزير المالية اليوم "الثلاثاء" بمقر الوزارة بحضور كلا من أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية ، والدكتور ايهاب ابو عيش نائب وزير المالية لشئون الخزانة وعدد من قيادات الوزارة ومصالحها التابعة.

واكد د. معيط ان قدرة وصلابة الشعب المصري نجحت فى تحمل الاثار الناتجة عن تنفيذ خطوات برنامج الاصلاح الاقتصادى فى ظل قيادة سياسية حكيمة قادت عملية الاصلاح وساعدت على مواجهة الصدمات الخارجية مثل ازمة الاسواق الناشئة وارتفاع اسعار البترول والفائدة الامر الذى جنب الاقتصاد المصري العديد من المخاطر التي تعرضت لها بعض الدول الاخرى.

كما اوضح الوزير ان نجاح تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى كان له بالغ الاثر فى تراجع معدلات التضخم وزيادة الاحتياطي النقدى الأجنبي واستقرار سعر الصرف والعمل على تحسين البنية التحتية بما يحقق الشمول المالى حيث لفت الوزير الى تركيز الوزارة فى الوقت الراهن على ميكنة منظومة العمل بالوزارة حيث تم البدء فى تحصيل المستحقات الحكومية الكترونيا من مايو الجارى بالإضافة الى افتتاح اول مركز لوجيستي بمطار القاهرة لتطبيق منظومة النافذة الواحدة كما تم بدء التشغيل التجريبي للمركز اللوجيستي بميناء بورسعيد فى مايو الجارى .

واشار الوزير انه قد تم انشاء مجموعات عمل لفحص الاقرارات الالكترونية الى جانب الانتهاء من مشروع قانون المشروعات الصغيرة ومتوسطة الصغر لضم الاقتصاد الغير رسمى الى الاقتصاد الرسمى وتحد من عمليات التهرب الضريبي وتسهم فى ارساء العدالة الضريبية.

كما قال الوزير إن وزارته تعمل بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي على تنفيذ التوجه الرئاسي الخاص برد مديونية أموال التأمينات ويجري العمل على قدم وساق لالتهاء من الدراسة الاكثوارية الخاصة بكيفية رد هذه الاموال للصناديق، والتي سيبتعها صدور قانون لتنظيم ذلك.

كما اثار الوزير إن الوزارة تعمل على الانتهاء من عدد من مشروعات القوانين وهي قانون الإجراءات الضريبية الموحد متضمنا الفاتورة الإلكترونية ومشروع قانون الموازنة العامة للدولة وقانون المعالجة الضريبية على أدون السندات وقانون ضريبة الدمغة على معاملات البورصة وضريبة الدخل بالإضافة إلى قانون الشراكة وقانون الجمارك الجديد الى جانب تعديلات قانون الضرائب العقارية وقانون المالية العامة وقانون التجارة الإلكترونية.

ومن جانبه قال أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية والتطوير المؤسسي أن الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجاري نجحت في تحقيق فائض أولي بشكل شهري بدءًا من أغسطس الماضي.

وأضاف كجوك أن مصر من الدول القليلة التي نجحت في الحفاظ على تحسن أدائها المالي والاقتصادي والوصول بمعدلات نمو تقترب من الـ 6%، مؤكداً زيادة النمو في المستقبل في اطار الإصلاح المالي والاقتصادي في ظل قيادة سياسة تولى أهمية خاصة لحفز الأداء الاقتصادي للدولة والاهتمام بتحسين احوال المواطنين.

وأكد نائب وزير المالية زيادة معدلات الاستثمارات الحكومية بشكل كبير خاصة الاستثمارات الممولة ذاتياً من الخزانة العامة لافتاً إلى أن التحرك الدؤوب نحو تشجيع الاستثمارات ينعكس بشكل إيجابي للإنفاق على البنية التحتية والطرق والكهرباء والصرف الصحي وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأشار كجوك إلى زيادة المخصصات المالية للباب الثاني في الموازنة والخاص بشراء السلع والخدمات المرتبطة بالصيانة والإنتاج والأدوية والمستشفيات، مشيراً إلى أن ملفي التعليم والصحة تتيح لهم الموازنة زيادات غير مسبوقه عن الفترات السابقة.

وأضاف كجوك أن الزيارة التي تجريها بعثة صندوق النقد حالياً لمصر هي زيارة فنية لمراجعة الملفات المالية والنقدية التي شملها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وفي السياق ذاته قال إيهاب أبو عيش نائب وزير المالية للخزانة العامة إن منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS أصبحت بجميع الوزارات والمحافظات والجامعات الحكومية حيث تم الانتهاء من نشر شاشات المنظومة في مكاتب الوزراء والمحافظين ورؤساء الجامعات المصرية الحكومية في إطار جهود الدولة لتحقيق الانضباط المالي للموازنة العامة وتوفير المعلومات والبيانات المالية اللحظية عن موقف التنفيذ الفعلي لجميع مصروفات وإيرادات الهيئات الموازنية التي تتبع كل وزير أو محافظ أو رئيس جامعة.

وأوضح نائب وزير المالية ان القيادة السياسية والحكومة حريصان على اتخاذ خطوات جادة وفعالة في مجال الشمول المالي ودعم التحول الإلكتروني وزيادة المتعاملين مع القطاع المالي الرسمي، موضحاً أنه تم البدء في تفعيل أولى تلك الخطوات من خلال تطبيق منظومة تحصيل المستحقات المالية الحكومية إلكترونياً من أول مايو الجاري.

وأضاف أبو عيش أن وزارة المالية بالتعاون مع وزارة التخطيط والقطاع المصرفي نجحوا في نشر 16 ألف ماكينة تحصيل إلكتروني (pos) مؤخراً في الأماكن والجهات المطلوب منها تحصيل مستحقاتها التي تزيد عن 500 جنيه الكترونياً ، الى جانب توافر 70 ألف نقطة تحصيل الكتروني في السلاسل التجارية ومحلات السوبر ماركت وغيرها، كما ان هناك 32 مليون بطاقة إلكترونية لدى المواطنين و قام القطاع المصرفي مؤخراً باتاحة 4.8 مليون بطاقة دفع مجاناً ولمدة 6 شهور من مايو الجاري من خلال بنوك الأهلي - مصر - القاهرة - الزراعي المصري - التجاري الدولي لاستخدامها في سداد المستحقات الحكومية.

وأشار نائب وزير المالية للخزانة العامة أن هناك بعض العقبات التي تظهر مع بداية تطبيق أي منظومة جديدة ولكن مع مرور الوقت تتلاشى تدريجياً، مؤكداً أن النافذة الواحدة للمركز اللوجيستي للخدمات الجمركية في مطار القاهرة تعد نقطة انطلاق لنافذة أخرى للمركز اللوجيستي بميناء بورسعيد والذي بدأ التشغيل التجريبي له منذ أيام.

وحول تساؤل عن اخر تطورات منظومة تقديم الاقرارات الضريبية الكترونيا قال نائب وزير المالية لشئون الخزانة ان نسبة التزام التقديم بلغت 100% الكترونيا بالنسبة لاقرارات القيمة المضافة فيما بلغت نسبة التقديم الكترونيا لضريبة الدخل وشركات الاموال 90% وذلك يعنى ان منظومة تقديم الاقرارات بشكل الكتروني اثبتت نجاحها وكفائتها في استقبال الاقرارات الكترونيا بهدف التيسير على الممولين

وان مصلحة الضرائب قامت بتوفير كافة الامكانيات من بنية تحتية لضمان نجاح هذه المنظومة.

وبسؤاله عن منظومة الدفع الالكتروني للمستحقات الحكومية والذي بدأ تطبيقها اول مايو الحالى قال وزير المالية ان الدولة قررت تحمل الاعباء المالية الناتجة عن ارساء هذه المنظومة الالكترونية بدلا من المواطن وعدم تحمل المواطن تكاليف انشاء البنية التحتية الخاصة بتنفيذ المنظومة من شبكات انترنت واجهزة حاسب الى واجهزة التحصيل الى جانب تكاليف اصدار البطاقات الالكترونية المستخدمة لهذه المنظومة من القطاع المصرفى وغيرها من التكاليف الاخرى وذلك تخفيفا على المواطنين ومساعدتهم على استخدام هذه المنظومة الجديدة.

وحول المخصصات المتعلقة بقطاع التعليم قال وزير المالية إن الاهتمام بالتعليم والصحة يحتل أولوية قصوى من القيادة السياسية والحكومة حيث يتم تدبير الاعتمادات اللازمة لموازنة هذين القطاعين مؤكدا على الاهتمام بتقديم الدعم لقطاع التعليم وأنه يتم التنسيق مع وزارة التربية والتعليم بشأن تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا القطاع.